



# فرص اجتذاب الاستثمار الأجنبي: المناخ الاستثماري والحوكمة وسهولة تنفيذ الأعمال

حزيران 2021



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM



## منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376



## جدول المحتويات

|    |  |
|----|--|
| 4  | المقدمة.....                                       |
| 5  | مسألة جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....    |
| 7  | الاستثمار الأجنبي المباشر: التجربة الأردنية.....   |
| 8  | تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: خارطة الطريق..... |
| 19 | بايجاز.....  |

## 1. المقدمة

شهد العالم خلال الأعوام القليلة الماضية عددا من الازمات المالية، منها على سبيل المثال الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ثم وعلى مدى العامين الماضيين أزمة كوفيد-19 التي كان عنوانها صحي ولكن تبعاتها الاقتصادية السلبية اصابت اقتصادات العالم في جانبي العرض والطلب بصدمات شديدة لا زالت آثارها ماثلة.

وعلى سبيل المثال، أدى تفشي الوباء إلى انخفاض كبير في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. وذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في تقريرها الصادر في أبريل 2021 (الاستثمار الأجنبي المباشر بالأرقام) أن "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية انخفضت بنسبة 38٪ في عام 2020 بما يعادل 846 مليار دولار أمريكي، وهو أدنى مستوى لها منذ 2005".

في الواقع العملي تم الاعتراف منذ فترة طويلة بتدفق رأس المال (الاستثمار الأجنبي المباشر) كمحرك للنمو والتنمية، حيث تشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر مهم لتمويل التنمية، ولا سيما في البلدان النامية. بالتالي، فإن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون له بعض النتائج السلبية على الدول التي تسعى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي مثل الأردن.

تهدف هذه الورقة الصادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى ابراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، والقضاء الضوء على تجربة الأردن الأخيرة في جذب الاستثمارات، وتقديم بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات التي تهدف إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الأردني.

## 2. مسألة جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

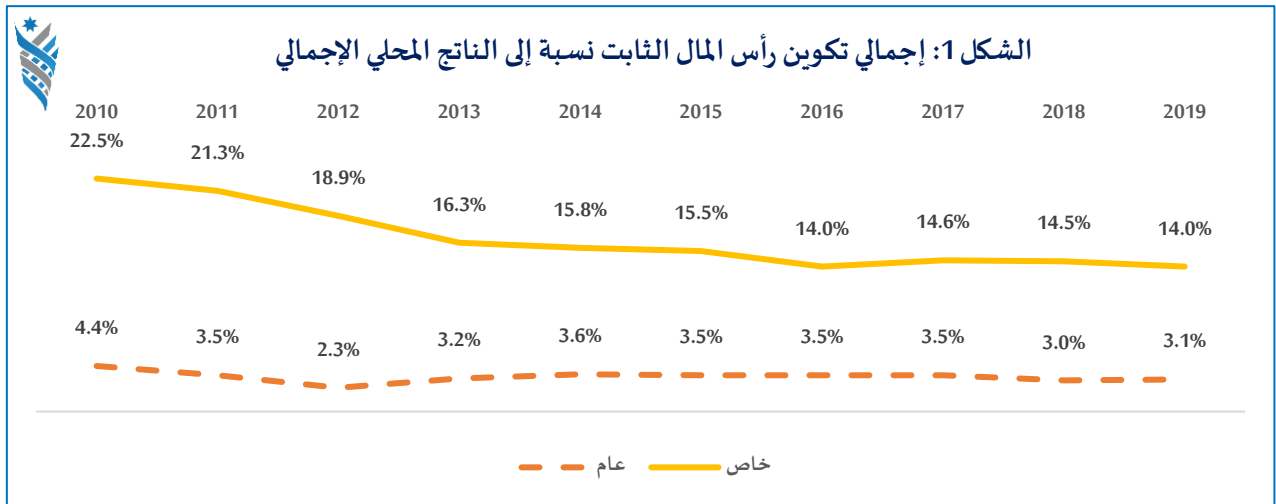
يواجه الاقتصاد الأردني تحديات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وأبرزها معدلات النمو المتواضعة، ومعدلات البطالة المرتفعة والمتصاعدة. وبطبيعة الحال، سيفاقم انتشار فيروس "كوفيد-19" من خطورة هذه التحديات وسيجعل حدوثها، ربما في السنوات القريبة القادمة. وفي هذا السياق، فإن الطريقة الوحيدة لتجاوز هذه التحديات هو تحفيز معدلات النمو من خلال زيادة مستوى الاستثمارات الخارجية وتأهيل القوى العاملة لتتناسب مع متطلبات السوق المحلي.

لظالمًا سعى الاقتصاديون إلى تحديد أسباب وكيفية تحقيق البلدان نموًا مرتفعًا ومستدامًا، حيث ركز الجهد البحثي المستمر على عدد كبير من العوامل، ومنها سياسات الاقتصاد الكلي (المالية والنقدية)، رأس المال البشري، التجارة الدولية، درجة التعقيد الاقتصادي، التنافسية، الإطار المؤسسي، الديموغرافيا، وغيرها. وعلاوة على ما ذكر، تنظر الأدبيات الاقتصادية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل ممكن أن يكون مفيدًا ومساهمًا في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية.

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل تجلب العديد من الفوائد، حيث يمكن أن تعزز الصادرات الوطنية، وأن تخلق فرص عمل، بالإضافة إلى الاستفادة من انتقال المعرفة والتكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية. حيث يمكن للشركات المحلية كسب المعرفة فيما يتعلق باليات الإنتاج وأساليب الإدارة المتطورة.

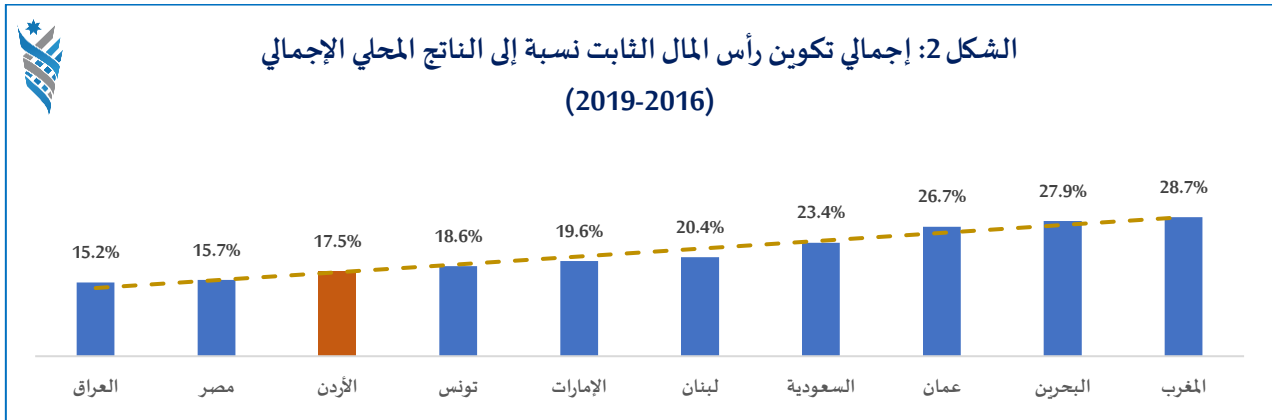
وفي سياق تحديات النمو والبطالة التي تواجه الاقتصاد الأردني والفوائد المذكورة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من المهم التأكيد على أن الأردن بحاجة إلى زيادة حجم الاستثمارات سواء كانت من مصادر محلية أو من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال بعض المشاهدات:

أولاً، بناءً على البيانات المنشورة من البنك الدولي، كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص والعام في الأردن باتجاه تنازلي (الشكل 1).



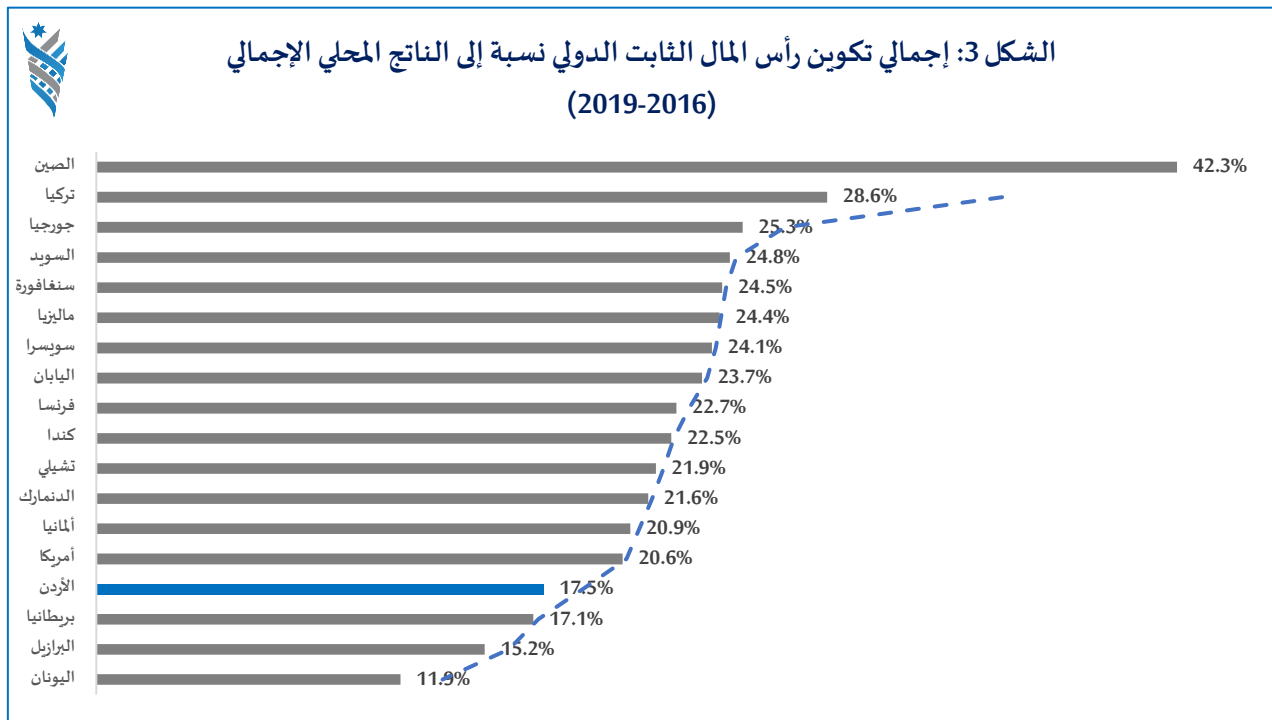
المصدر: البنك الدولي، البيانات المقوتحة

ثانيًا، إن إجمالي تكوين رأس المال الثابت نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن منخفض نسبيًا على المستوى الإقليمي (الشكل 2)



لمصدر: البنك الدولي، البيانات المفتوحة

وكذلك على المستوى الدولي إذا ما تمت مقارنته بدول خارج المنطقة. (الشكل 3).



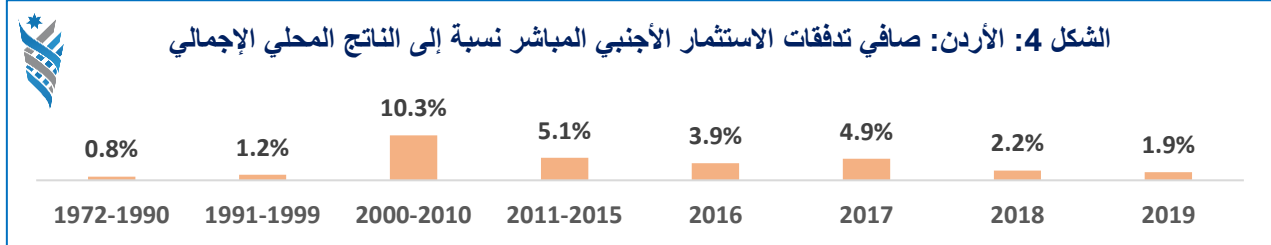
لمصدر: البنك الدولي، البيانات المفتوحة

بإيجاز، بناءً على الملاحظات المذكورة أعلاه حول تكوين رأس المال الثابت (العام والخاص)، يجب توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الأردني وتسهيل جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالحاجة ماسة لزيادة معدلات الاستثمار التي من دونها لن تتحقق التنمية ولن يتم توليد فرص العمل التي من شأنها تخفيف مستوى الاحتقان المجتمعي ولا سيما فئة الشباب.

### 3. الاستثمار الأجنبي المباشر: التجربة الأردنية

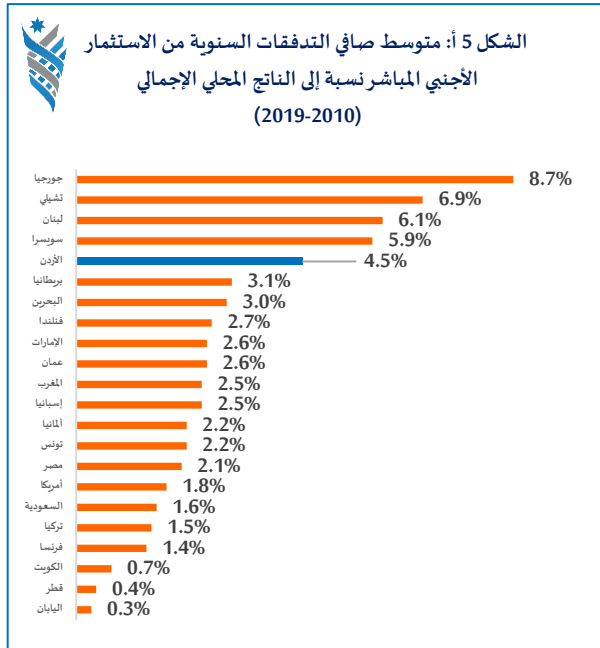
تعكس تجربة الأردن في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بعض الملاحظات الهامة.

(أ) خلال الفترة 2000-2010، كان متوسط النسبة السنوية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي يساوي 10.3٪. وهذه النسبة المرتفعة كانت بشكل رئيسي نتيجة برنامج الخصخصة. إلا أنه منذ عام 2010، كان هذا التدفق في اتجاه تنازلي (الشكل 4).

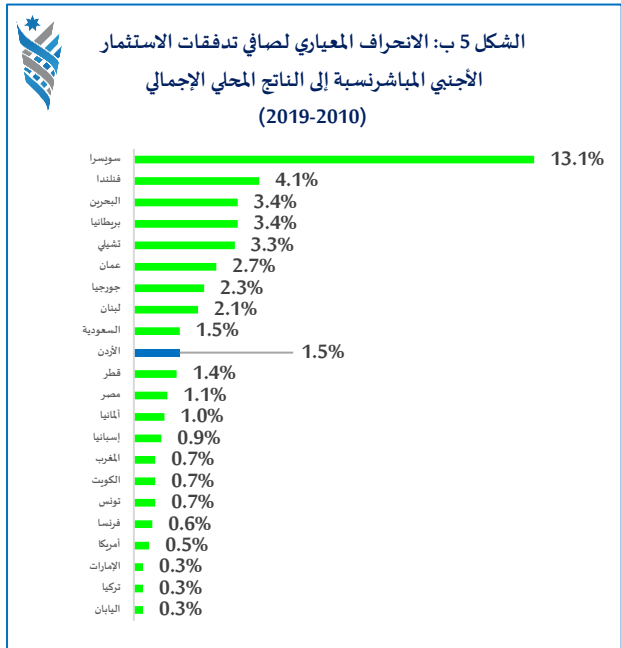


لمصدر: البنك الدولي، البيانات المفتوحة

(ب) خلال الفترة 2010-2019، اجتذبت دول مثل جورجيا وتشيلي ولبنان وسويسرا نسبة أعلى في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل 5 أ)؛ إلا أن مستوى التباين (الانحراف المعياري) في جذب الاستثمارات الأجنبية للأردن كان أقل من تلك البلدان (الشكل 5 ب). مما يعني ان التذبذب في المعدلات اقل من تلك الدول والحصيلة النهائية تعتبر مشجعة.



لمصدر: البنك الدولي، البيانات المفتوحة



لمصدر: البنك الدولي، البيانات المفتوحة

بإيجاز، في الظروف الطبيعية، من الصعب الحفاظ على تدفق مستمر من الاستثمار الأجنبي المباشر لأن هذه التدفقات الداخلة مرتبطة ببيئة الأعمال والفرص التجارية الحالية. مع ذلك، إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأخيرة مشجعة. لذا، يحتاج الأردن إلى استكشاف الأسباب الكامنة وراء التباين والتقلب في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

## 4. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: خارطة الطريق

في عام 2020، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 38٪ (OECD). ومن المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين 5٪ و10٪ في عام 2021 مع استمرار انتشار الوباء (تقرير الاستثمار العالمي / مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). إن التوقعات لعام 2022 وما بعده غير مؤكدة ويصعب التنبؤ بها، حيث يعتمد أي انتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر على مدة الوباء، وفعالية التدخلات السياسية لجذب الاستثمار، وعلى التوترات الجيوسياسية والتجارية المستمرة.

وفي هذا السياق، هناك ثلاث ملاحظات في غاية الأهمية:

أولاً، ساهمت المتغيرات المختلفة التي خلفتها جائحة كورونا في صعوبة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجعله أمر غير مؤكد من وجهة نظر المستثمر؛ وهو ما سيبطئ من عملية تعزيز الاستثمارات خلال المرحلة القادمة.

ثانياً، سيكون الاستثمار الأجنبي المباشر مورداً بالغ الأهمية، لا سيما في البلدان التي أصبحت سياساتها المالية في وضع حرج نتيجة لفيروس كوفيد-19.

ثالثاً، سيؤدي انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة المنافسة على الاستثمار بين الدول.

لذا، يجب على الحكومة الأردنية إدراك هذه الملاحظات الثلاث، وينبغي أن يمنح كوفيد-19 للحكومة "فرصة سانحة" لإعادة فحص نهجها تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ لن تكون الاستجابة للوباء سهلة من حيث جذب الاستثمار والحفاظ عليه، وتسهيل الاستثمار بشكل عام، والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص.

عملياً، تم استخدام مجموعة كبيرة من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأدبيات الاقتصادية. وبطبيعة الحال، فإن الهدف من هذا الجهد هو فهم قرارات الشركات متعددة الجنسيات بما يتعلق بالاستثمار المباشر.

وفي سياق ما يؤثر على وجهة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من المفيد ملاحظة أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد نشرت مؤخراً ورقة (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: هل القيود القانونية مهمة؟ / 2019) تبحث في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في 60 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1997-2016. ويبرز عاملين في هذه الورقة، وهما "الحوكمة الرشيدة" و "قيود الاستثمار الأجنبي المباشر". في هذا السياق، لا ينبغي أن يُنسى الدور الفعال لمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الحوكمة الرشيدة: لا شك بأن جودة مؤسسات الدولة الجاذبة للاستثمارات تؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً، يُفترض أن يصاحب الحوكمة الرشيدة ارتفاعاً في مستويات دخل الفرد ومستويات الإنتاجية. ثانياً، يمثل سوء الإدارة (مثل الفساد) تكاليف إضافية على المستثمرين. ثالثاً، عادةً ما تنطوي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تكاليف ثابتة كبيرة،



وهذا يجعلها عرضة بشكل خاص لعدم اليقين، مثل ضعف الحكومات، سوء تنفيذ السياسات، ضعف إنفاذ القانون وحماية حقوق الملكية، وغيرها.

قيود الاستثمار الأجنبي المباشر: أن الحواجز القانونية المتشددة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، والقيود التشغيلية الأخرى، من شأنها تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر. والواقع أن "الحواجز قد تحد من الوصول إلى الأسواق أو تزيد من تكاليف المعاملات مقارنة بالمواقع المنافسة للشركات الأجنبية في كل من القطاعات المقيدة بشكل خاص.

**ممارسة الأعمال:** تؤثر لوائح الأعمال الخاصة بالشركات المحلية على الاستثمار الأجنبي المباشر. "من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية الشاملة لمقارنة بيئة تنظيم الأعمال عبر الاقتصادات بمرور الوقت، يشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادات على التنافس نحو تنظيم أكثر كفاءة، ويقدم معايير قابلة للقياس وللإصلاح، ويعمل كمصدر للأكاديميين والصحفيين وباحثي القطاع الخاص والمهتمون الآخرون بمناخ الأعمال في كل اقتصاد" (البنك الدولي).

بالنسبة إلى العوامل الثلاثة المذكورة أعلاه (الحكومة الرشيدة، وقيود الاستثمار الأجنبي المباشر، وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال)، تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي ينشر "مؤشرات الحوكمة العالمية" لأكثر من 200 دولة (بما في ذلك الأردن)، بالإضافة إلى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لما مجموعه 190 اقتصاداً، وتنشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "مؤشر تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر" لـ 84 دولة (بما في ذلك الأردن).

بناء على ذلك، تم استخدام هذه المؤشرات الثلاثة أدناه لتقييم الدرجات والمراتب التي يحققها الأردن. والهدف من هذه العملية هو تحديد ما يتعين على الحكومة الأردنية القيام به لتحسين الحوكمة والحد من قيود الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تعزيز تدفقاته للاقتصاد الأردني.

#### أ. الحوكمة: إطار عمل البنك الدولي وفوائده

إن مسألة كيفية قياس جودة الحوكمة مهمة. فإذا كان بلد ما يرغب في تحسين إدارته فإن المعنيين بحاجة إلى معرفة ما يجب تحسينه والكيفية اللازمة لذلك. وفي هذا السياق، كان البنك الدولي منذ عام 1996 هو المؤسسة الرائدة في قياس الحوكمة.

تشير مؤشرات الحوكمة العالمية إلى ستة أبعاد للحكومة في أكثر من 200 دولة وإقليم:

1. المشاركة والمساءلة: يقيم هذا البعد التصورات عن مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.
2. الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقدر هذا البعد التصورات عن احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية.

3. فعالية الحكومة: يجسد هذا البعد التصورات المتعلقة بنوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
4. جودة التشريعات: يقيس هذا البعد التصورات عن قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه.
5. سيادة القانون: يرصد هذا البعد التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلاً عن احتمالات وقوع الجريمة وحالات العنف.
6. مكافحة الفساد: يرصد هذا البعد تصورات عن مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، فضلاً عن سيطرة النخب والمصالح الخاصة على الدولة.

تكمن أهمية الحوكمة في عدة أسباب:

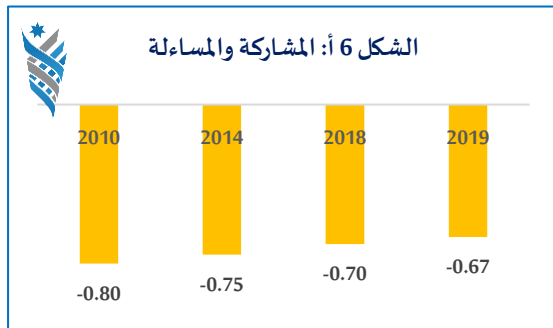
أولاً، تقلل من حالات عدم التأكد. بمعنى آخر، عندما تكون البيئة التنظيمية واضحة، فإنها تساهم في زيادة مستوى التنبؤ واليقين الذي يشجع الاستثمار ويعزز النمو على المدى الطويل. تجعل من بها،

ثانياً، تخلق الحوكمة مجالاً متكافئاً، أي أنها لا تعطي مزايا معينة للشركات أو الأفراد وتعزز المساواة في النتائج وتكافؤ الفرص والتخصيص الأكثر كفاءة للموارد الاقتصادية.

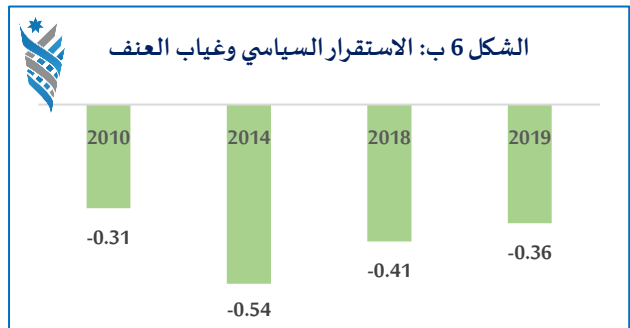
ثالثاً، الحكومات التي تتمتع بحوكمة جيدة قادرة على جمع المزيد من الإيرادات المالية مقارنة بحجم اقتصاداتها وتكون هذه الحكومات في وضع أفضل لتوفير السلع والخدمات العامة. (صندوق النقد الدولي / 2019).

## الأردن على مؤشر الحوكمة العالمي

أ. على مقياس من -2.5 إلى +2.5، لا تزال أبعاد المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف سلبية.

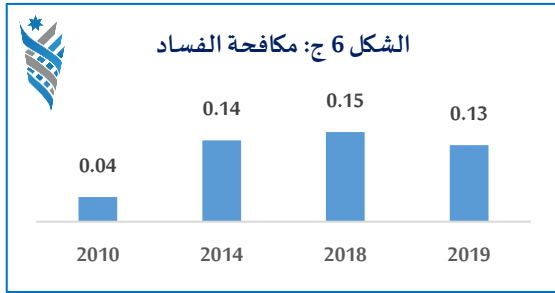


المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

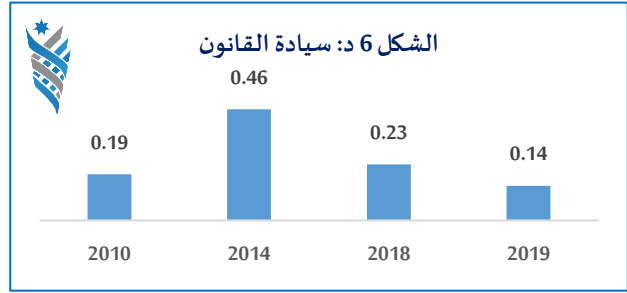


المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

ب. على مقياس من -2.5 إلى +2.5، ما زالت نتائج أبعاد مكافحة الفساد وسيادة القانون منخفضة.

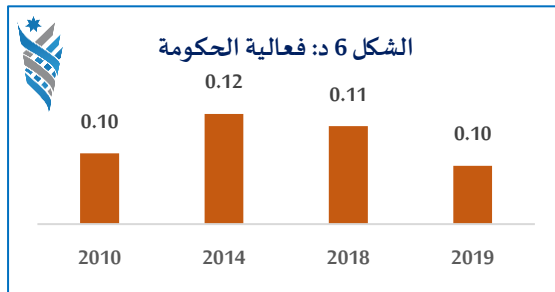


المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

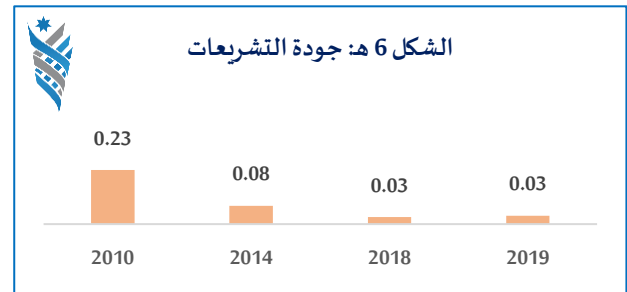


المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

ت. على مقياس من -2.5 إلى +2.5، من الممكن ملاحظة أن درجة فعالية الحكومة منخفضة، وأن درجة جودة التشريعات في حال سيئة.

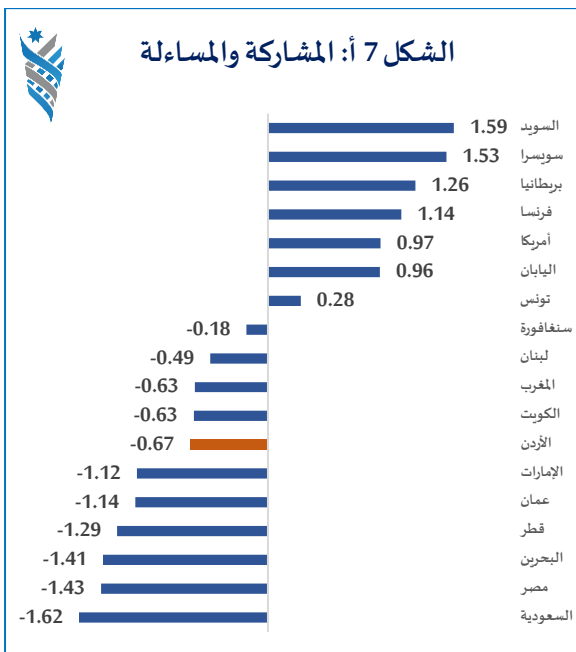


المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

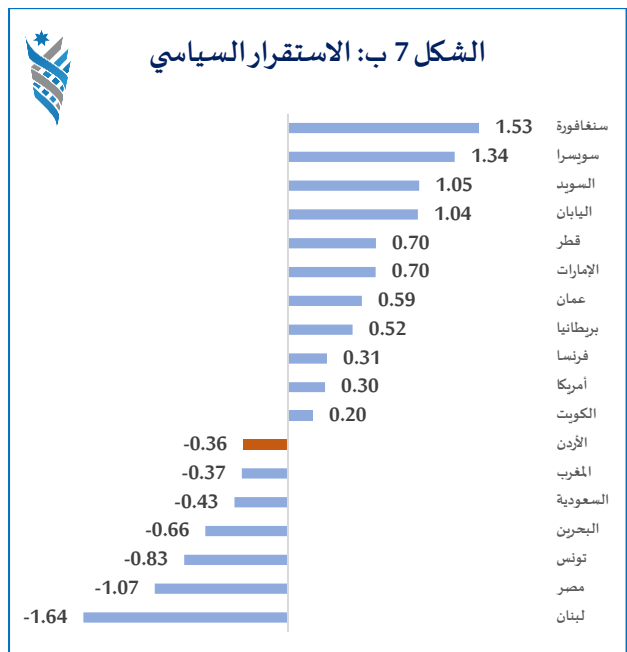


المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

ث. حصلت السويد على درجة عالية في بُعد المشاركة والمساءلة، وتحتل سنغافورة مرتبة عالية في بُعد الاستقرار السياسي. أما الأردن، فتعتبر نتائجه جيدة بالمقارنة مع الدول العربية لكن الفجوة تبدو واضحة فيما يتعلق بأفضل الممارسات العالمية.

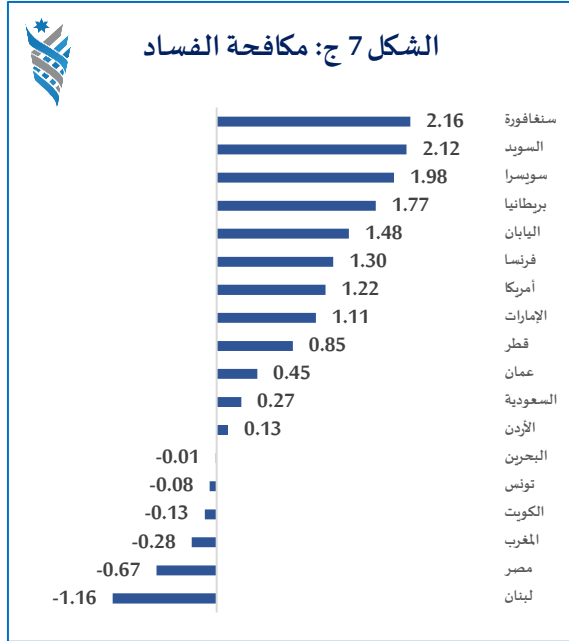


المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

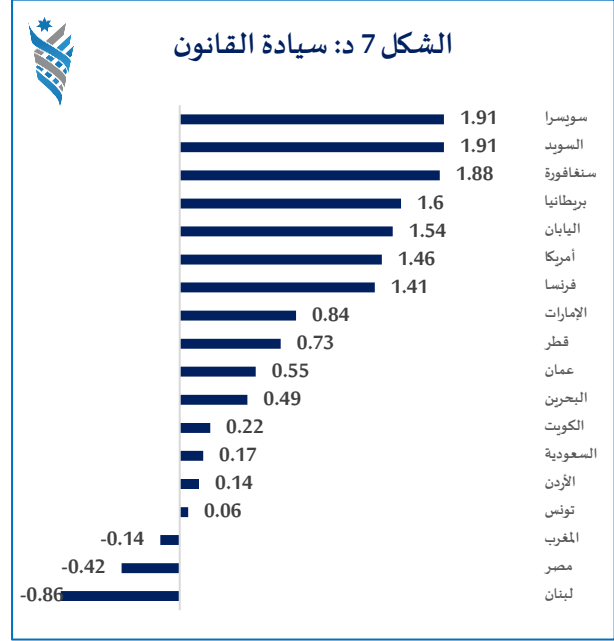


المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

ج. سنغافورة تسجل درجات عالية في مكافحة الفساد، وسويسرا الأولى في مجال سيادة القانون. أما الأردن، فتقع درجاته في مكان ما بالمنتصف مقارنة بالدول العربية.

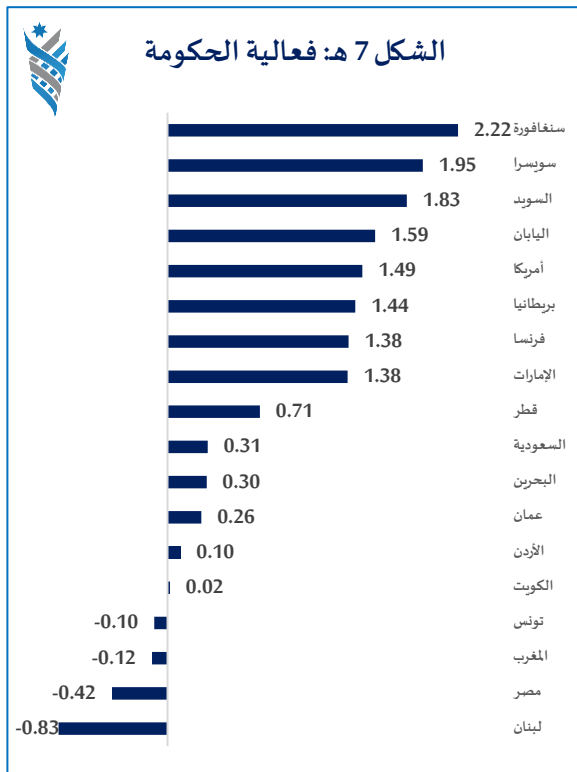


المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

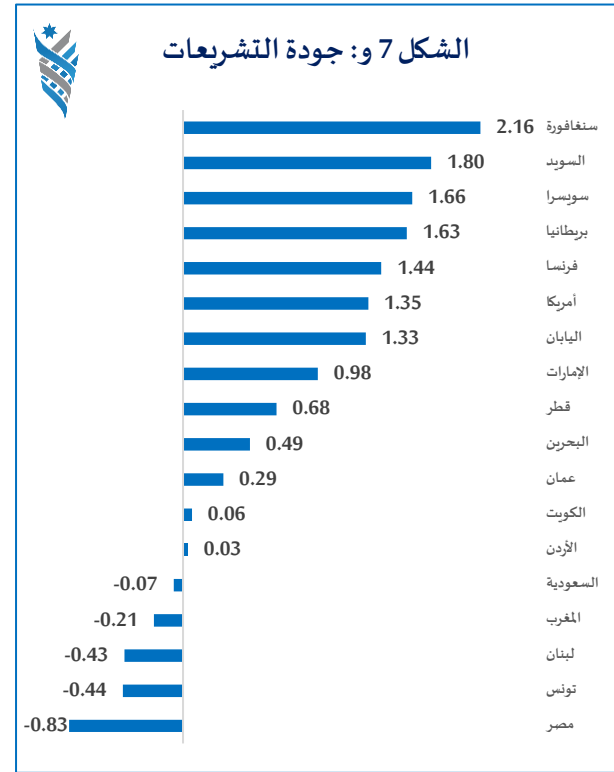


المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

ح. سنغافورة تسجل درجات عالية في فعالية الحكومة وجودة التشريعات. أما الأردن، فتقع نتائجه في مكان ما بالوسط مقارنة بالدول العربية.



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

ب. تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر: إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية  
تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنشر ما يسمى "مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر التنظيبي". يقيس هذا المؤشر مدى التقييد في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما من خلال النظر في أربعة أنواع من القيود. تتراوح درجة المؤشر بين صفر (أقل تقييداً) و 1 (أكثر تقييداً).

### 1. قيود الأسهم الأجنبية

في حالة عدم السماح بأسهم أجنبية، تكون النتيجة 1. إذا لم يُسمح بالسيطرة الأجنبية على الأغلبية، تكون النتيجة 0.5، وإذا كان هناك شرط لأقلية محلية تكون النتيجة 0.25.

| الدرجة                     | حدود حقوق الملكية الأجنبية:                                   |
|----------------------------|---|
| الشركات الناشئة والاستحواد |   |
| 1                          | لا يسمح بالأسهم الأجنبية.                                     |
| 0.5                        | حقوق الملكية الأجنبية >50٪ من إجمالي حقوق الملكية.            |
| 0.25                       | حقوق الملكية الأجنبية <50٪ ولكن >100٪ من إجمالي حقوق الملكية. |
| الاستحواد                  |   |
| 0.5                        | لا يسمح بالأسهم الأجنبية.                                     |
| 0.25                       | حقوق الملكية الأجنبية >50٪ من إجمالي حقوق الملكية.            |
| 0.125                      | حقوق الملكية الأجنبية >50٪ ولكن >100٪ من إجمالي حقوق الملكية. |

### 2. متطلبات الفحص والموافقة المسبقة.

آليات الفرز المطبقة فقط على المستثمرين الأجانب تؤدي وظائف عديدة وتتفاوت على نطاق واسع. وفي أقصى حالاتها التقييدية، قد يطبقون الاحتياجات الاقتصادية أو الفوائد الاقتصادية الصافية أو اختبارات المصلحة الوطنية على كل من الشركات الناشئة والشركات المستحوذة. لكن في بعض الحالات، تكون تلقائية ولا تزيد عن شرط الإخطار المسبق للمستثمرين إقليلاً.

| الدرجة | الفرز والموافقة   |
|--------|---|
| 0.2    | الموافقة مطلوبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة / عمليات الاستحواد التي تقل عن 100 مليون دولار أمريكي أو إذا كانت تقابل >50٪ من إجمالي حقوق الملكية.  |
| 0.1    | الموافقة مطلوبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة / عمليات الاستحواد التي تزيد عن 100 مليون دولار أمريكي أو إذا كانت تقابل <50٪ من إجمالي حقوق الملكية. |
| 0.025  | الإخطار بعنصر تقديري.   |

### 3. قواعد الموظفين الرئيسيين.

يتم تسجيل التدابير المتعلقة بالموظفين الرئيسيين (الرؤساء والمديرين والموظفين الرئيسيين الآخرين). وتشمل هذه الإجراءات اختبارات الاحتياجات الاقتصادية لتوظيف المديرين الأجانب، والحدود الزمنية لتوظيف المديرين الأجانب، ومتطلبات الجنسية لأعضاء مجلس الإدارة.

| الدرجة | القيود المفروضة على الموظفين / المديرين الأجانب الرئيسيين |
|--------|---|
| 0.1    | لا يسمح لأفراد رئيسيين أجانب.                             |
| 0.05   | اختبار الاحتياجات الاقتصادية لتوظيف موظفين رئيسيين أجانب. |
| 0.025  | حد زمني محدد لتوظيف موظفين رئيسيين أجانب.                 |
|        | متطلبات الجنسية / الإقامة لمجلس الإدارة:                  |
| 0.075  | يجب أن تكون الأغلبية مواطنة.                              |
| 0.02   | يجب أن يكون واحدًا على الأقل مواطنًا.                     |

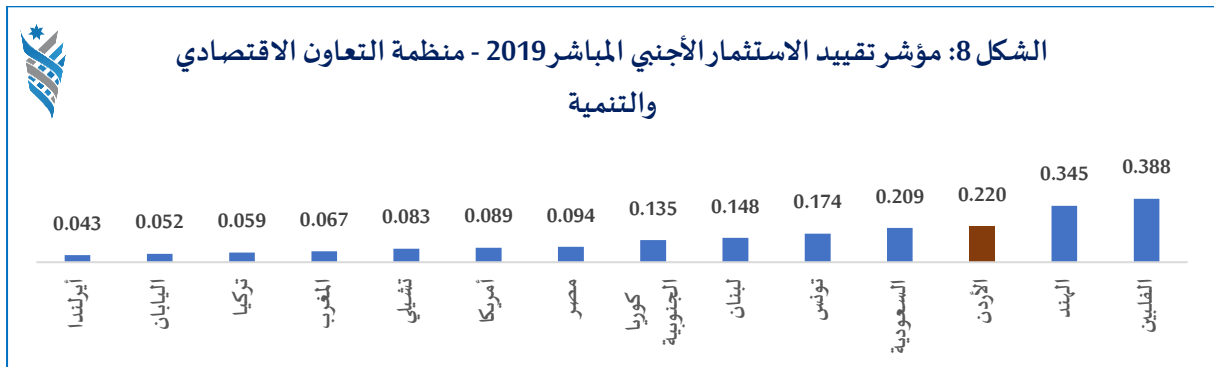
#### 4. قيود أخرى على عمل الشركات الأجنبية.

تشمل هذه التدابير قيودًا على إنشاء الفروع، وحياسة الأراضي لأغراض تجارية، بما في ذلك الحالات التي لا يجوز فيها للأجانب امتلاك العقارات ولكن يمكنهم توقيع عقود الإيجار، بالإضافة إلى شروط المعاملة بالمثل في قطاعات معينة، والقيود المفروضة على الأرباح أو إعادة رأس المال إلى الوطن.

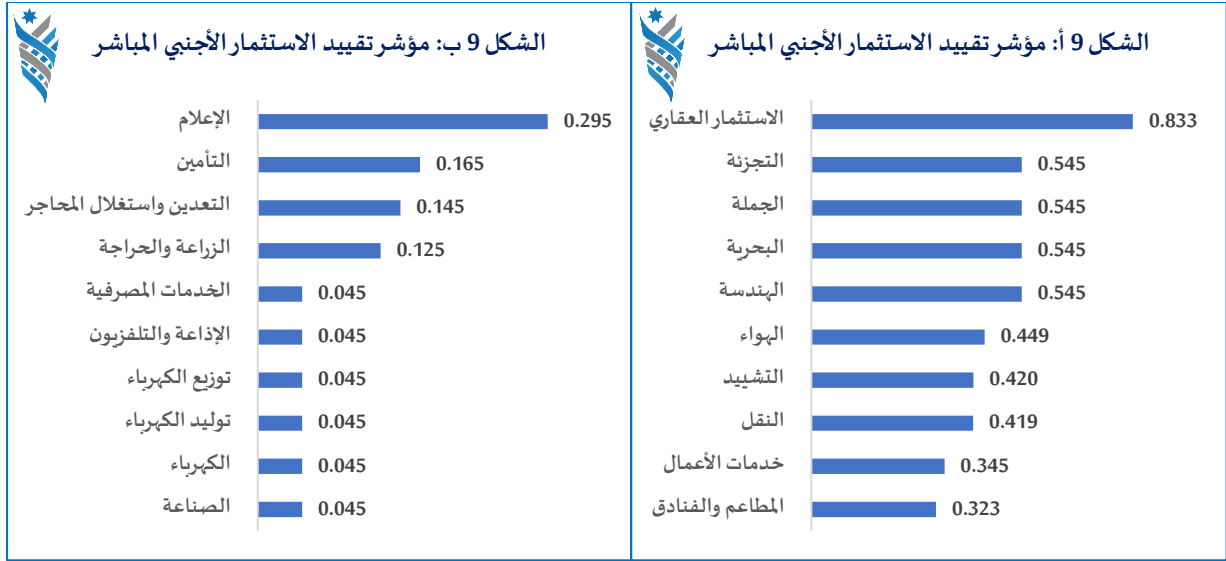
| الدرجة      | قيود أخرى  |
|-------------|--|
| 0.05        | لا يسمح بإنشاء الفروع / التأسيس المحلي مطلوب.            |
| 0.1         | شروط المعاملة بالمثل.                                    |
| 1 - 0.1     | القيود المفروضة على الأرباح / إعادة رأس المال إلى الوطن. |
| 0.05        | الوصول إلى التمويل المحلي.                               |
| 0.1         | حياسة الأرض لأغراض تجارية.                               |
| 0.05 - 0.01 | غير مسموح بملكية الأرض ولكن الإيجارات ممكنة.             |

### الأردن على مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر التنظيبي

أ. درجات المؤشر في المغرب ومصر ولبنان وتونس والمملكة العربية السعودية أقل (أقرب إلى الصفر) من درجة الأردن. ومن المفيد ملاحظة أن بعض القطاعات، مثل الاستثمار العقاري، أكثر تقييدًا (الشكل 9 أ) من غيرها من الاستثمارات في الأردن (الشكل 9 ب). بالتالي، يعتبر الاقتصاد الأردني مقيد نسبيًا (الشكل 8).



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ب. يبدو الأردن أكثر تقييداً بالنظر إلى نتائج المؤشر في قطاعات مختلفة. على سبيل المثال، درجة التقييد في الاستثمار العقاري تساوي 0.833، وهذه الدرجة أعلى بكثير من تشيلي (0.0)، وجورجيا (0.056)، والمغرب (0.0)، وأيرلندا (0.250).

| الجدول 1: مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع (مقارنة دولية) |       |       |        |        |       |        |
|--|-------|-------|--------|--------|-------|--------|
| القطاع   | تركيا | مصر   | المغرب | جورجيا | تشيلي | الأردن |
| الاستثمار العقاري  | 0.550 | 0.338 | 0.000  | 0.056  | 0.000 | 0.833  |
| الهندسة  | 0.000 | 0.100 | 0.000  | 0.000  | 0.000 | 0.545  |
| البحرية  | 0.575 | 0.443 | 0.300  | 0.025  | 0.600 | 0.545  |
| الجملة   | 0.000 | 0.255 | 0.000  | 0.000  | 0.000 | 0.545  |
| التجزئة  | 0.000 | 0.255 | 0.000  | 0.000  | 0.000 | 0.545  |
| الهواء   | 0.575 | 0.380 | 0.500  | 0.375  | 0.575 | 0.449  |
| التشييد  | 0.000 | 0.555 | 0.000  | 0.000  | 0.000 | 0.420  |
| النقل  | 0.383 | 0.276 | 0.267  | 0.133  | 0.413 | 0.419  |
| خدمات الأعمال  | 0.125 | 0.100 | 0.400  | 0.000  | 0.013 | 0.345  |
| المطاعم والفنادق   | 0.000 | 0.015 | 0.000  | 0.000  | 0.000 | 0.323  |
| الإعلام  | 0.200 | 0.005 | 0.025  | 0.025  | 0.188 | 0.295  |
| التأمين  | 0.000 | 0.055 | 0.100  | 0.000  | 0.000 | 0.165  |
| التعدين واستغلال المحاجر   | 0.050 | 0.005 | 0.000  | 0.000  | 0.000 | 0.145  |
| الزراعة والحراجة   | 0.000 | 0.080 | 0.050  | 0.075  | 0.000 | 0.125  |
| الصناعة  | 0.000 | 0.005 | 0.000  | 0.000  | 0.000 | 0.045  |
| الكهرباء   | 0.000 | 0.005 | 0.000  | 0.000  | 0.000 | 0.045  |
| توليد الكهرباء   | 0.000 | 0.005 | 0.000  | 0.000  | 0.000 | 0.045  |
| توزيع الكهرباء   | 0.000 | 0.005 | 0.000  | 0.000  | 0.000 | 0.045  |
| الإذاعة والتلفزيون   | 0.400 | 0.005 | 0.050  | 0.050  | 0.350 | 0.045  |
| الخدمات المصرفية   | 0.000 | 0.005 | 0.000  | 0.000  | 0.000 | 0.045  |

فيما يتعلق بالملاحظات المذكورة أعلاه، من المفيد ملاحظة أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ورقة (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: هل القيود القانونية مهمة؟ / 2019)، تدرس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 60 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1997-2016. واستنادًا إلى النتائج، يُذكر أن الإصلاحات التي تحرر قيود الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 10% وفقًا لقياس المؤشر، يمكن أن تزيد الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي في الأسهم بنسبة 2.1% في المتوسط. بل إن الأثر أكبر بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات. ومن هنا، تُطرح بعض الإجراءات التي يمكن للأردن اعتمادها لتحسين ترتيبه من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

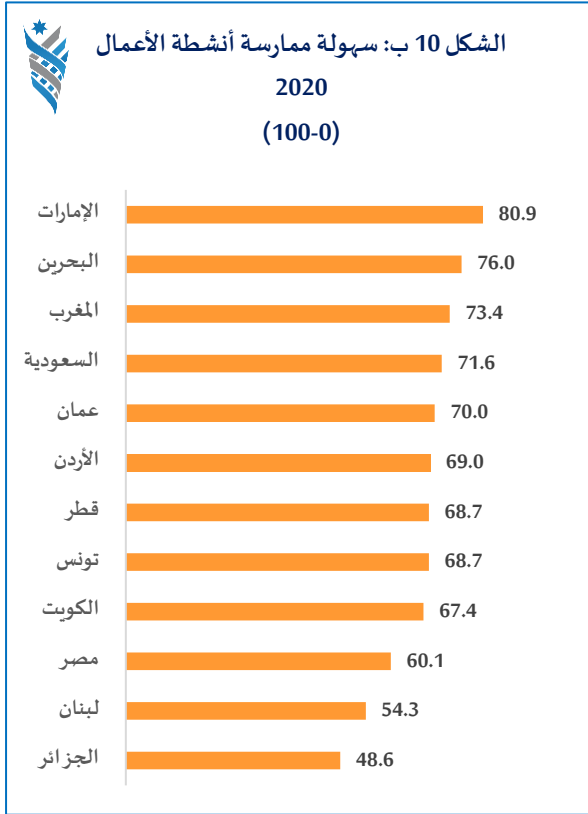
#### ت. ممارسة أنشطة الأعمال: إطار العمل

ينشر البنك الدولي تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الذي يوفر مقاييس موضوعية لأنظمة الأعمال للشركات المحلية، ويغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 11 مجموعة من المؤشرات لقياس الجوانب المختلفة لتنظيم الأعمال وإنفاذها في 190 اقتصادًا. ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عمليات بدء النشاط التجاري والحصول على موقع تجاري والحصول على الائتمان والتعامل مع العمليات اليومية والعمل في بيئة آمنة. بطبيعة الحال، لكل من هذه الأنشطة مؤشرات ومقاييس كمية خاصة (الجدول 2).

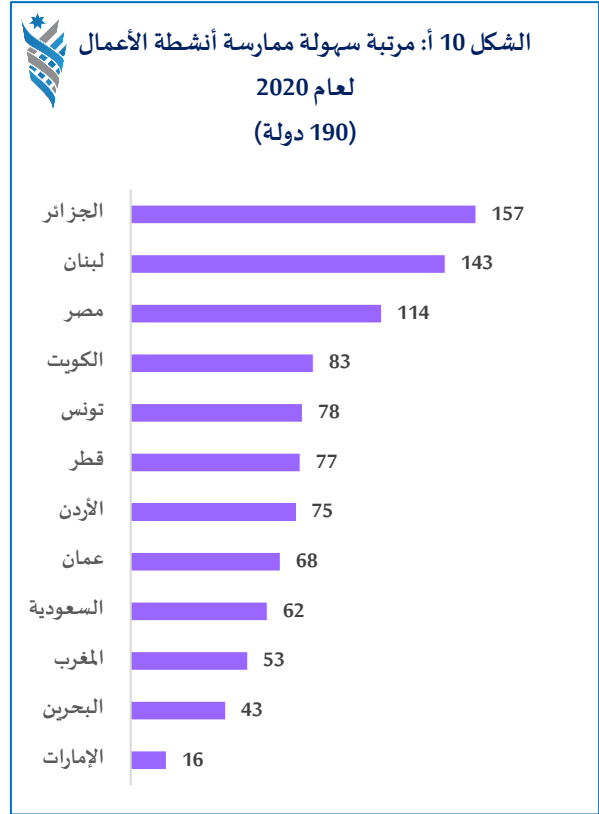
| الجدول 2: ما يقيسه مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال |   |
|--|---|
| مكونات المؤشر                                      | شرح ما يتم قياسه  |
| بدء النشاط التجاري                                 | الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع لبدء شركة ذات مسؤولية محدودة.                           |
| استخراج تراخيص البناء                              | الإجراءات والوقت والتكلفة لإتمام جميع الإجراءات لبناء مستودع وأليات مراقبة الجودة والسلامة في نظام تراخيص البناء. |
| الحصول على الكهرباء                                | الإجراءات والوقت والتكلفة للتوصيل بالشبكة الكهربائية وموثوقية التزويد بالكهرباء.                                  |
| تسجيل الملكية                                      | الإجراءات والوقت والتكلفة لنقل الملكية ونوعية نظام إدارة الأراضي.   |
| الحصول على الائتمان                                | قوانين الضمانات المنقولة وأنظمة المعلومات الائتمانية.   |
| حماية المستثمرين الأقلية                           | حقوق أصحاب المصلحة الأقلية في المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وفي حوكمة الشركات.                                   |
| دفع الضرائب  | المدفوعات والوقت ومعدل الضريبة الإجمالي والمساهمة للشركة للامتثال بجميع اللوائح الضريبية.                         |
| التجارة عبر الحدود                                 | الوقت والتكلفة لتصدير منتج الميزة النسبية واستيراد قطع غيار السيارات.   |
| إنفاذ العقود                                       | الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري وجودة العملية القضائية.   |
| نسوية حالات الإعسار                                | الوقت والتكلفة والنتيجة ومعدل الاسترداد للإعسار التجاري وقوة الإطار القانوني للإعسار.                             |



أولاً، يحصل الأردن على المرتبة 75 من أصل 190 دولة، والمرتبة السادس عربياً.

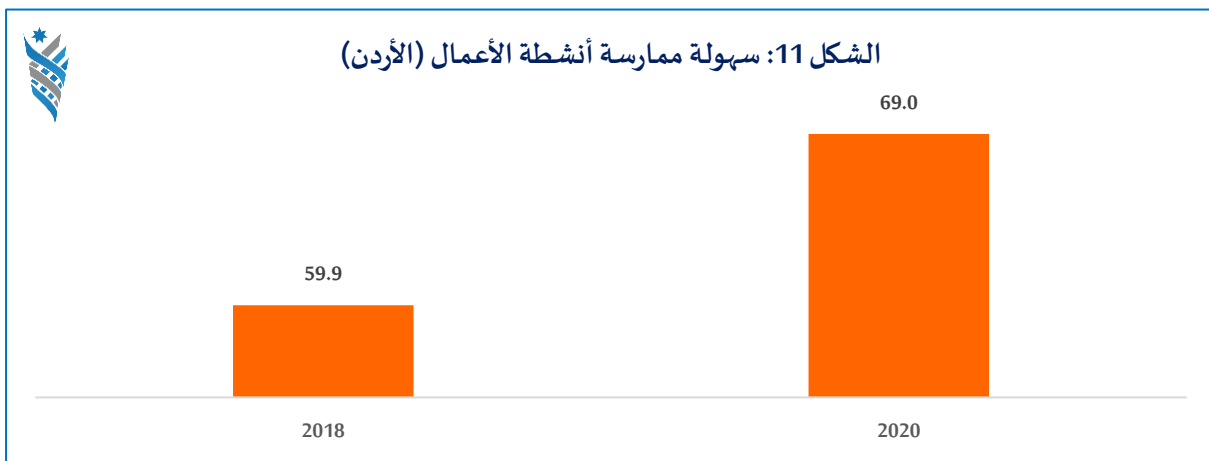


المصدر: البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال



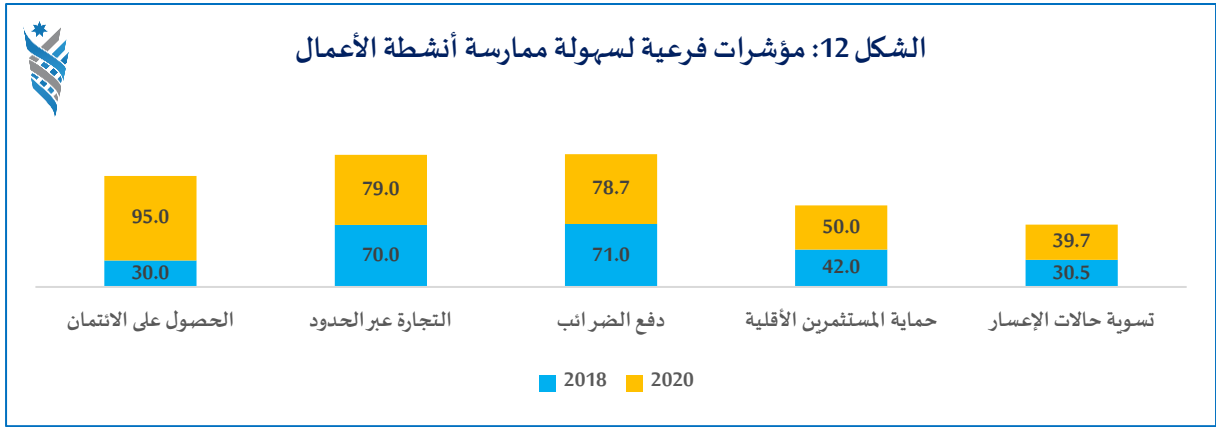
المصدر: البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

ثانياً، ارتفعت درجة الأردن في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 59.9 في عام 2018 إلى 69.0 في عام 2020.

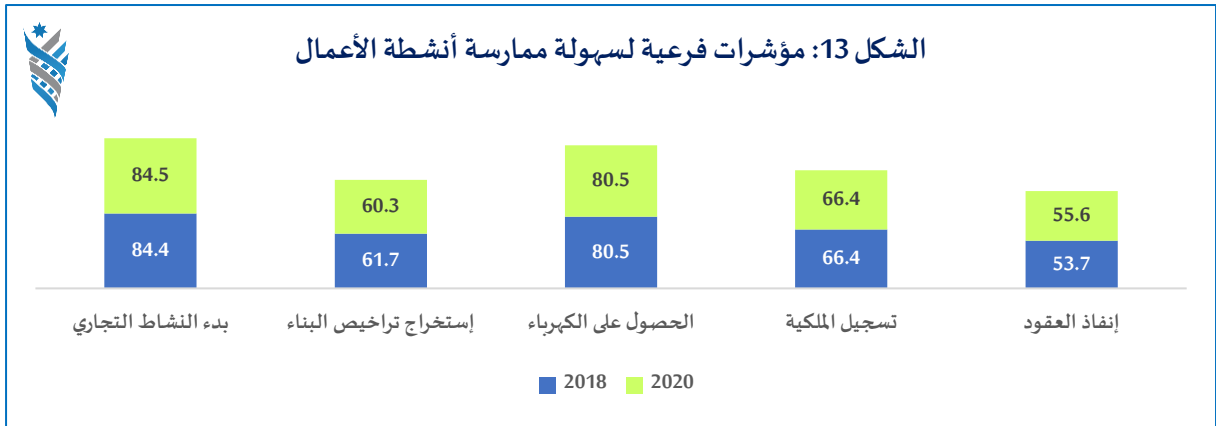


المصدر: البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

ثالثاً، تحسنت نتائج الأردن في الحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب، وحماية المستثمرين الأقلية، وتسوية حالات الإعسار.



رابعاً، لم تتغير المؤشرات الأساسية للأردن في المؤشرات الفرعية الأخرى لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال كثيراً.



## 5. بإيجاز

بناءً على الملاحظات المذكورة أعلاه ولزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الأردني، يحتاج صناع السياسات العامة في الأردن إلى فحص نتائج الدولة في مؤشرات الحوكمة العالمية، ومؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

حيث يجب على المعنيين اعتماد التدابير العلاجية اللازمة، وذلك لأنها الطريقة الوحيدة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ ثبت أن ممارسة أنشطة الأعمال تعتمد على مجموعة كاملة من العوامل التي تتفاعل معاً ومن غير الممكن أن يتم إصلاح مناخ الأعمال مع تجاهل الإطار السياسي الذي نعمل من خلاله. كذلك من الواضح ان بيئة الأعمال متكاملة، إذ لا يمكن اصلاح جوانب منها وإهمال الأخرى، وهو ما يوجب النظرة الشمولية لما يعرف بـ "رحلة المستثمر". كذلك تظهر مرحلة ما بعد كورونا التنافس الشديد على جذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يقتضي ضرورة تسريع الخطوات وتنفيذ ما يجب من خلال مراجعة تفصيلية للمؤشرات الأساسية الجاذبة للاستثمار، وهذه المؤشرات هي التي ينظر اليها المستثمر الأجنبي بشكل رئيسي لدى اختياره وجهة الاستثمار المرغوبة.

وفي ذات السياق؛ وبالرغم من أهمية كلف الإنتاج مثل (كلف الإنتاج التي تشمل الضرائب، كلف الطاقة والنقل والأيدي العاملة)، والتي تعتبر عناصر مكملة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، إلا أنها ليست كافية لوحدها لجذب الاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص؛ حيث أن اصلاح الإطار العام يعد أمراً بالغ الأهمية من خلال تنظيم العملية المرتبطة بكلف الإنتاج.

من الواضح أيضاً ومن خلال استعراض بعض المؤشرات ان نسبة التكوين الرأسمالي في الأردن منخفضة، وهذا يعني ضرورة النظر الى جذور المشكلة التي تسبب ذلك. وعلى الأرجح فإن هناك جملة من العناصر التي تقف خلف ذلك، وأولها مرتبط بالمناخ الاستثماري، وثانياً عدم وضوح الرؤيا المستقبلية وثالثها تراجع نسبة المدخرات التي يمكن حشدتها لتوليد مزيد من الاستثمارات.



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

Tel: +962 6566 6476

Fax: +962 6566 6376

info@jsf.org

www.jsf.org



/JordanStrategyForumJSF



@JSFJordan